

عز الدين عناية
زيتوني متأملا في الزيتونة: قراءة في المسار العقلي لجامعة إسلامية
July 2008 02:56 am 29

في خضمّ بحث العقل في الفضاء الإسلامي عن اكتشاف سبل الانبعاث المستجدة، يجدر الالتفات للمؤسسات العلمية، الدنيّة منها بالأساس، فيما أنتجته وما تنتجه من وعي ورؤى ومفاهيم. وتمعنّ مثلث: المحتوى المعرفي والمنتج المعرفي والخريج العلمي. ومن ثمة تبيّن الدور الحضاري-المعرفي للمؤسسة، في فضائها العائدة إليه بالنظر والمرتبطة به. سيكون اهتمامي بالجامعة الزيتونية في هذه الدراسة لاعتبارين أساسيين: لما ربطتني من وشائج قربي واقتراب بالمؤسسة، حيث لازمتها طيلة مراحل التكوين الجامعي؛ ولانشغالي بالظاهرة الدنيّة في حقلها الإسلامي وفي مجالها العالمي الموسع. ولم يقتصر بحثي على تناول الزيتونة في حدّ ذاتها بل تطّلع لربط المؤسسة بالضرورة التاريخية التطورية العامة، لما شكّلتها مؤسساتها العلمية من آلة، يقاس عليها واقع حال عقل كتل بشرية بمجملها.

أولا: من أجل تقييم علمي لتاريخ الزيتونة

تعدّ جامعة الزيتونة في تونس من أعرق الفضاءات التعليمية في العالم الإسلامي، بالمعنى المؤسسي الشامل، استطاعت أن تحافظ على استمراريتها عبر القرون. بدءا ينسب تأسيس الجامع إلى حسّان بن النعمان الغساني، فاتح تونس وقرطاج سنة 79هـ (698-699م). كذلك هناك من يذهب إلى أن تأسيسه تم في عهد عبد الله بن الحباب، الذي سمّاه هشام بن عبد الملك واليا على إفريقية سنة 110هـ (728-729م)، وقيل أيضا سنة 116هـ الموافقة لـ734م. كما تم توسيع الجامع في عهد زيادة بن الأغلب، عندما تولى إمارة القيروان. وأرجح أنّ هذه الاختلافات التاريخية متعلّقة بتحديد أزمنة تطوّرات التوسيع التي شهدتها الجامع في عهوده الأولى، وليس لها صلة بزمان التأسيس الأول. وبرغم التجدر التاريخي لهذا الجامع-الجامعة، وثراء التجربة التعليمية وعراقتها، فلا زالت المؤسسة تمثّل تجلّيا عيّناتيا مكثّفا لاشتغال العقل الإسلامي ولأزمته ومثاهاته المتنوّعة. فمبادرات الإصلاح التربويّة والتعليمية للمؤسسة متكرّرة ومتعدّدة، ومن المحاولات التي جرت في القرنين الأخيرين مثلا، ما تمّ في 1842م وفي 1862م وفي 1875م وفي 1910م وفي 1950م وفي 1987م.

ونظرا لحساسية موضوع الزيتونة المتشابك مع السياسي في جلّ مراحلها، نجد جلّ دارسي الاجتماع والمؤرخين، غالبا ما حادوا عن التطرّق العلمي الموضوعي لتقييم العقل النظري الذي قامت عليه المؤسسة، الأمر الذي منع بلوغ موازنة موضوعية لدورها الحضاري. ولذلك يلاحظ المتنوّع للكتابات المتناولة للزيتونة، هيمنة الخطاب الفخري والتمجّدي عليها. وتفنّد لحدّ الآن، المقاربة الموضوعية للتاريخ الحضاري لها، التي يُفرز فيها الدور التحصيني الحمائي للهوية -وهو غال على الشّعور الإسلامي، خصوصا أثناء الإحتام الإستعماري-، بغرض تبيين الأثر السكوني السلبي للنمط التعليمي لهذه الجامعة ومثيلاتها. وهو ما ينبغي إجلّؤه بكلّ صرامة، حتى لا يسترسل مع الخطاب التمجّدي العفوي أو المداهن. فقد رأى العديد في الزيتونة حصنا منيعا ضدّ الفرنسة وضدّ الأنجلة وضدّ التغريب، والرأي على حقّ ولكن ليس في مطلقه، بما أغفل في خضمّ ذكر هذا الدور الدفاعي، تناول الوظيفة

الجوهرية لهذه المؤسسة العلمية، المتمثلة أساسا في الإجماع الصيروري للعقل الإسلامي في أعلى تجلياته المعرفية وأرقاها، فهل حملت المؤسسة هذا الدور وهل وقّفت فيه؟

فقد اشترك عديد الكتّاب التونسيين، الزيتونيين وغير الزيتونيين، وبكافة تلوناتهم وخلفياتهم السلطوية والسلطوية والإسلاموية، في النظرة التمجيدية للزيتونة، كما قابلتها نظرة بكائية لمآلها، خلت فيها مقارباتهم من تمعن البضاعة الفكرية التي كان يقدمها وينتجها هذا المعقل العلمي، والتي تناقضت في عديد الأحيان مع روح التحرر في الإسلام. فعلى سبيل الذكر يمكن الحديث هنا عما لاقته أطروحات الزيتونيين، المصلح الطاهر الحدّاد (1899-1935م)، بشأن تحرير المرأة؛ والشّيخ عبد العزيز الثعالبي (1876-1944م) بشأن الانتقاد للسنّات الاجتماعي والفكري. لقد كان الثنائي أوفياء للفكر الإسلامي الأصيل في زمن سيطر فيه الفكر الخامل، فعَدّت أصلاتها ابتداعا سيئا بين شرائح سلطوية زيتونية عديدة.

وداخل هذا المسار ينفّس، برغم حضور الزيتونة كهيكل ذي وظيفة علمية دينية مخزن لقداسة عالية، فإنها ما فتئت فعلا، دون مستوى المشاركة الحضارية المنشودة. ولا زال تراجع العقل الإسلامي، المتجلى عبر كينيات النّظر، يندّر حتى اليوم بفجائع أليمة، ما تواصل الأمر على حاله. إذ الجلي أن الإطار الذي تحكّم بالزيتونة، حافظ في جلّ مسيرته على مضادة إرادات التحوّل الحضارية، سواء فيما سبق منه تجربة الإصلاح المنطلقة مع خير الدّين التونسي أو فيما لحقها. ولذلك حتى الزيتونيين الذين نادوا بإصلاح الجامعة، والذي تطّلعوا من ورائه لإصلاح مجتمعات الغرب الإسلامي، أو أمة إسلامية على اتساعها، عادة ما عبّروا عن إنسلاخ فكري عن خطّ تساقلي عام مهيمن، وما مثّلوا العمق القائمة عليه الزيتونة. وضمن هذا السياق ينفّس عجز الشقّ الزيتوني-ونعني به هنا خريجي القطر التونسي أساسا-، برغم كثرتهم العددية، بالمقارنة مع المنحدرين من التكوين الحديث الفرنسي، على القدرة على توجيه نتائج تحرر البلاد نحو مسارهم، أو المساهمة الفاعلة في قيادتها، على إثر الاستقلال. إذ وجد الزيتونيين أنفسهم خارج سياق الفعل الحضاري وهم لا يدرون، وغالبا ما فسّروا الأمر بالمؤامرة الفرنكفونية العلمانية، وقنعوا بما كتب الله لهم!.

وينبغي ألا يُخفي البعد العروبي والديني المتأجج بين الزيتونيين الأزمة الحقيقية للمؤسسة. فمثلا مرامي القائمين على الزيتونة في العهد الإستعماري الفرنسي، لتمديد الأثر الفعلي للمؤسسة حتى يشمل كافة تراب الإيالة التونسية وما يجاورها، وقد إمتد فعلا حتى قسنطينة ومدينة الجزائر، أملا في المحافظة على الهوية العربسلامية في الغرب الإسلامي. فإن الأمر في دلالته الأخرى لم يحدّ من التجاء -حتى أبناء الطبقات الشعبية عصرئذ- إلى المدارس الفرنسية، لقناعتهم وتقديرهم اغتراب التعليم الزيتوني، الذي لم توقظه نداءات وانتفاضات طلابية عديدة ملحة لإصلاحه.

فجيل الزيتونيين قبل الاستقلال كان يعوزه تنبّه حضاري، لا يمكن التستّر عليه بادعاءات الدّفاع عن العروبة والإسلام، أو الوصاية عنهما. من هذا الباب كان خيار تونس الحديثة، متعدّد التعايش مع عقل زيتوني ضاقت عليه مقاصد الشريعة بما رحبت. ومن هنا لا نجاري أطروحة الأستاذ محمود عبد المولى في كتابه: "الجامعة الزيتونية والمجتمع التونسي"، في الرّغبة لحشر الجامعة التونسية مع فجر الاستقلال داخل وتحت جناح الجامعة الزيتونية. والأحرى والواقع أن يواكب العقل الزيتوني الحداثة لا أن تتحشّر محاولات التّحديث تحته، فليس كلّ من تخفّى وراء الدّين شعارا أو العروبة علما، دون الاقتدار الأصيل على ترجمتهما حضاريا، انتهج الصواب أو مثل إرادة التاريخ الحرّة. فما أتاه الزيتونيين في عديد المناسبات، بمولاتهم ومشابعتهم التوجّهات التي تعارض التحديث، والنّظر إلى أهله بمظنّة السوء المسبق والبدعة، كان جرّاء غياب النّظر لتطوير البلاد بعين مقاصد الإسلام وفلسفته التطوّرية، بل بما هو سائد تقليديا، وما دأب عليه الناس عرّفيا. ومن هنا كان التناقض الخطير مع مشاريع التحديث، التي سيبتعبرهم روادها لاحقا العقبة الكؤود أمام التقدّم، وستوسّع كتلة العزل المناوئة لهم. فكيف لتونس المتطلّعة للتحرر أن تصغي لعقل ديني خامل، بقيت آثاره ومخلفاته حتى اليوم، فمثلا حتى السّنوات القريبة 86-87، كانت الدّراسة الفقهية في مستواها الجامعي داخل الزيتونة، تتمّ محكومة بالفصل بين الإناث والذكور، لما في الأمر بحسب تقدير الشيوخ، من معالجة لمسائل فقهية تلامس المناطق الجنسية المكهربة: الحيض، والنّفاس، وتعريفات الزنى، وما يتطلّبه من توضيحات، نفّس بكونها قد تكون مدعى للتحرّشات الجنسية بين الطلبة!!!

فجرّاء ذلك التمازج بين الدّور والمقصد الذي حكم تاريخية المؤسسة، سقطت أغلب الدّراسات التي تناولت الزيتونة في المفارقة، وما استطاعت أن تميّز بين المفخرة والتقدير والرّمزية من ناحية، والتقييم الحضاري الموضوعي للمؤسسة. مما صدّد عديد الباحثين عن منافذ الوعي بمكوّنات العقل الديني الذي لازم تاريخية هذه المؤسسة، مانعا

إياهم عن التفطن للتجليات الخاطئة للعقل الإسلامي. وما جزر الزيتونة للتخلي، في أحقاب تاريخية مختلفة، عن خطها الجوهري، وانجذابها لرهانات محافظة تقليدية، حاد بها عن دورها ورسالتها. إذ مطلب الاتزان بين الالتزام الاجتماعي والدور العقلي، الذي كان مفقدا، أتاها في الاجتماعي.

وبطبيعة تشابك الزيتونة مع البنية الحضارية الشاملة للعالم الإسلامي، فقد وجدت المؤسسة، بفعل تراجع العقل الإسلامي الأكاديمي، جراء عدم الاستجابة المعرفية للحظته التاريخية، داخل أزمة شاملة وبنوية شملت عديد المؤسسات العلمية من فاس إلى نيسابور، تجلت في اجتياح وقضم أطرافه. كانت الأندلس وصقلية أبرزها في السابق، وفلسطين في التاريخ الحاضر. فكانت أن مثلت الثغور المتقدمة، والتي منها مجال الزيتونة -في ظل هيمنة المزيج العرفاني للأعقلي السائد، الذي وُكِّل له أمر العقل الحضاري- مرتعا للغزو المنفلت والمتنوع، الصليبي والإسباني في البداية، والفرنسي لاحقا. فلو كانت المعرفة الصائبة وفيّة لشروطها الموضوعية، أو كان لسنايك خيول الإسبان أن تدوس على شروحات وحواشي المؤلفات المغتربة، التي تعبئ خزائن جامع الزيتونة؟ والفاكرة المغتربة تظنها منتهى مقاصد العلوم والمعارف، حتى تتحوّل الزيتونة إلى إسطنبول لخيولهم. الحادثة جلية، التي جرت مع سنة 970م، والتي يصفها الوزير السراج بقوله: "وقسمت المدينة -تونس- مؤمن وكافر، وأهين المسجد الأعظم ونهبت خزائن الكتب التي كانت به، وداستها الكفرة بالأرجل وألقيت تصانيف الدين بالأزقة تدوسها حوافر الخيل والرّجال؛ حتى قيل إنّ أزقة الطيّبين كانت كلها مجدّات ملقاة تحت الأرجل. وضربت التّواقيس وربطوا الخيل بالجامع الأعظم، ونبش قبر الشيخ سيدي محرز بن خلف فلم يجدوا به إلا الرّمْل، وبالجملة فعلوا ما فعله الأعداء بأعدائها وكانت كلّ دار مسلم يجاورها نصراني". كشفت تلك الأحداث بعمق عن أزمة النّظر الفكري عصرئذ، العاجز عن تهيئة، أو صنع قوة حضارية، فضلا عن بقائه مضادا لأي ابتداع واستنارة.

ولا نقول أن تلك المضادات الحضارية قد زالت في أيامنا، بل حافظت على بقائها وفاعليتها مستترة، فحتى تاريخ قريب، في سنة 1904م، وحالما بدأ رشيد رضا في إصدار مجلة "المنار" في مصر، مناديا فيها بإصلاحات

محتشمة، اجتمع "علماء الزيتونة"، وحرّروا عريضة أرسلوها إلى الحكومة "التونسية" آنذاك، أي في الحقيقة إلى السلطات الاستعمارية الفرنسية، طالبوا فيها بمنع توزيع المجلة في الإيالة التونسية، زاعمين أنها تهاجم الأولياء الصالحين، وتنادي بفتح باب الإجتهد من جديد، بما تعبّر عنه من أفكار، مختلفة عن تلك التي وردت في المذاهب الأربعة. وقد اكتوى بنار تلك الاتهامات أبناء الزيتونة ذاتهم، فمحمّد شاكر الصفاقسي، اجتمع المجلس الشرعي لأجله سنة 1902م، وطالب بعزله وسحب شهادته العلمية لمشايخته فكر محمّد عبده وسعيه في ترويجه.

ولذلك ينبغي في خضمّ الرّوى الهشّة السائدة، عند مراجعة الأثر التاريخي للمؤسسات العلمية الإسلامية، التفطن للدور التعطيلي السلبي للقائمين على هذه المؤسسات، والذي منع في عديد المناسبات الانطلاقة الطبيعية للعالم الإسلامي. بما مثلته تلك الأطراف في عديد الأحقاب التاريخية من سدّ تتحطّم وتتنخّق فيه براعم التحوّلات الحضارية، التي تبشّر بانطلاقة حدثية. فمثلا مبادرات تحرير المرأة كان انطلاقتها أساسا من الخارجين عن الخطّ العام للأزهر والزيتونة، باجتراحهم أنهما مستجدة في رؤية المقاصد العليا للإسلام، نجد الأمر، مع قاسم أمين، الأزهري المفصول، ومع الطاهر الحداد، الزيتوني المعزول.

إذ ما كان العقل الزيتوني قادرا على ضبط وعيه التاريخي في عديد المناسبات، وعجز عن استيعاب المعطى التشريعي من النصّ القرآني، باتجاه البحث عن توسيعه وإثرائه باجتراح المقصد البشري. فكان أن ساهم المسلمون بمقدّرات الأمور في هذه الجامعة في كبح التحوّلات الحضارية، جاذبين كتلا اجتماعية إلى الخلف باسم الدين والمحافظة على قيمه، وصوّرت مطالب الإصلاحات وبوادر العقلنة بكونها نфия للديني وهدما لأركان الإسلام. كما "...كُسيّت المبادرات كساء الظنّ فتلقّاهم الشيوخ بسوء القصد وتخيّلوا أنها شرك نصب لبيطل به تعليم العلوم الإسلامية... فصمّموا على معارضتها... وتلك عادة عرفوا بها...".

مما جعل مجمل مساعي إصلاح الزيتونة، خصوصا منها في القرنين الأخيرين، رفعا للسقف دون أوتاد، بما توفرت من رغبة في النهضة وما افتقدت إليه من أسس عقلية وعلمية للتحرّر.

ثانيا: الإصلاحات والفلسفة التطورية الغائبة

الجلي أن مطالب الإصلاحات قد لازمت تاريخ الزيتونة، ولكن لم تبلور بشأنها فلسفة للإصلاح، تخلف تحوّلًا وتطورًا مستمرين. ولذلك تعدّدت دعوات الإصلاح دون أثر، لما وعى به العديد العملية خطأ، كونها حلّة خارجية ترتديها المؤسسة. في حين الإصلاح الحقيقي، يتمثل في ما ينبغي أن تقوم عليه من منهج عقلي تفكيكي، وأساس ديني إنساني منفتح مندسّين في البرمجة. والملاحظ في مسار طروحات الإصلاح تلك، أن طلاب الجامعة كانوا

أكثر استشعاراً لضرورته من المشرفين، وهو أمر عززت هياكل الإشراف عن تلبيته وترجمته لفلسفة تربوية علمية تطورية، لتناقض نتائج العملية أجلاً مع أصولهم الأرسطراطية أو مع أهدافهم التفعية الأنية. فمما تجدر ملاحظته عبر تاريخ الزيتونة ارتباطها في مستوى التسيير، بطبقة أرسطراطية، تتشكل أساساً من البيارمة بطبقاتهم، الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة، وآل جعيط، وبن عاشور، وبن مراد، والنيفر، وبلخوجة. ولطالما أبعدت الكفاءات العلمية الشعبية، المنحدرة من العامة عن مراكز النفوذ في هذه الجامعة، ناعته إياهم الأرسطراطية بازدياد واحتقار بـ"الآفاقيين"، كون العامة ليس مسموحاً لها بالتقدم إلا في ثلاث: "إن ساروا ليلاً أو خاضوا سيلاً أو واجهوا خيلاً"، على حدّ تعبير صاحب "تحفة الوزراء" المجهول المؤلف.

فمما أورده الأستاذ محمود عبد المولى، أن الحكومة التونسية تحت الحماية الفرنسية، قرّرت سنة 1950م توسيع الجامعة وإجراء مناظرة لانتداب ثمانين مدرّساً، فخرج ثلاثة مدرّسين من عائلة النيفر لمقابلة الوزير الأول، وإيغال صدره بتدني كفاءة أصحاب الشهادت الجدد، علماً أن المناصب العليا في الزيتونة حتى ذلك التاريخ، كانت حكرًا وراثياً على العائلات الكبرى. وقد وجدت تلك الدونية سندا بيّثاً فهومات خاطئة عن مدلول بعض الآيات القرآنية، وردت في معرض ذكرها انتقادات للأعراب، قادت للحكم الرّائج والخاطي "لا يومّ الأعرابي وإن كان أقرأهم"، وسحبت تلك التأويلات على كلّ من لا ينتمي لدم تلك العائلات.

ومما هو ثابت، أن هذه الطبقات الأرسطراطية ما كانت لتراهن على مصالحتها التفعية المرتبطة بنظم مهيمنة سائدة، وإن تغيرت من حين لآخر. ولذلك ما كان لها أن تطرح أو تتبنّى رؤى تحولية جذرية. فمثلاً مع بداية القرن السالف، سنة 1910، قام طلبة جامع الزيتونة، وعلى رأسهم الطالب إبراهيم شعبان، بتحرير مکتوب يتضمّن نداءات بإصلاح التعليم وتعصيره، مع مطالبة بتحسين الإقامة بمدارس سكنى الطلبة. وألحوا على مطالبهم عبر الضغط بإضراب دام عدة أشهر، اضطرت الحكومة على إثره لإحداث لجنة لإصلاح التعليم الزيتوني ولكن أعمالها لم تأت بنتيجة، لما لاقته المطالب من معارضة شديدة من طرف الشيوخ، الذين رفعوا أمامهم شعار "ما ترك الأول للآخر من شيء للإضافة والتجديد". الأمر الذي دفع بدعوات النهضة الإصلاحية في تونس لهجران الزيتونة، لما للمسكين بها من قوّة نافذة، ومثّل أبناء الزيتونة التحرريين منشقين في منظور الخط القابض على مقاليد الأمور، افعمل على حصرهم وتشويههم بشتى الوسائل.

فلما نشر الشيخ عبد العزيز الثعالبي كتابه: "روح التحرّر في القرآن" سنة 1905، منادياً فيه بتعليم البنات والتخلي عن عزلهنّ في البيوت، تضاربت الآراء بشأنه. إذ استقبله الصّادقون -الشوق المجدّد في التعليم التونسي عصرئذ- استقبالا متحمّساً مشيدين ومنوّهين به، في حين واجهه المدرسيّون بمعارضة واستنكار شديدين. بلغت أوجها بتدبير محاكمة واهية له وتقديمه للقضاء، كان ردّه فيها: "إن الأفكار التي أعتقها والآراء التي أدعو إليها لا تتعارض البتّة مع التعاليم الدنيّة، وغاية ما في الأمر أنها تريد تخليص الدّين الإسلامي من جميع ما علق به، نتيجة الجهل والتزمّت وإغراءات الثروة. وذلك لأجل أن نعيد إليه صفاءه الأوّل الذي كان مصدر قوته".

ولعلّ محنة الثعالبي وغيره، مع الأوساط التقليدية، متمثلة في كون استهلاك المعرفة الدنيّة في شكلها العرفاني الإتياعي، الذي سنشير لبعض مولّداته لاحقاً، لا يترك للإنسان مقدرة للوعي الصّائب بمقومات المجتمع وبأليات حراكه. لذلك طالما أمّدت المعرفة الدنيّة غير الأصيلة العديّد برؤى تنحو نحو الاعتراّب، وتتناقض مع الصّلاح الجماعي، يوازي التقديرات الخاطئة لإحدى القبائل العربية الجاهلية، التي أرسل لها النبي محمّد (ص) رسالة يحظّها فيها على قبول مبادئ الإسلام، لما في الأمر من خير لها، فأهمل كبارؤها الرّسالة ورّقعوها بها دلوهم. فما لم تكن المعرفة ملتزمة بالنقد والتّمحيص العقلي من جانب، ومتيقّظة ووفية لتبدلات الاجتماع البشري واحتياجاته من جانب آخر، فإنها تكون مهدّدة بالتحوّل إلى فلسفة إمّاة للمجتمع. لعلّ المعرفة الإسلامية التي سادت في عصور الانحطاط والتي تخلّت عن هذين الشّرطين السالفين، العقلي والاجتماعي، كانت مما شايح لفلسفة الموات لا فلسفة الحياة، وهو ما يبرّر نعتها بالتتكّر الرؤيوي للأسس الجوهرية للمعرفة الإسلامية.

فمع مطلع خمسينيات القرن الماضي، عشية المطالبة بالاستقلال أستعيد موضوع الإصلاح، وكان بضغط طلابي أيضاً، لما يمثّلونه من دور البروليتاريا الدنيّة القلقة. نادى بذلك "لجنة الطّالب الزيتوني"، التي سعت في ضبط برنامج تفصيلي، سمّته بالدستور الزيتوني الجامع، وهو ملخّص لسنة عشر مطلباً، يمكن تلخيصها في ما يلي:

تنظير الشهادت الزيتونية، تعريب المناظرات الإدارية، التوسّع في العلوم العصريّة، إدخال اللّغات الأجنبيّة، إرساء التخصصات، تمكين الزيتونيين من الدراسة بالخارج، الرّيادة في عدد المدرّسين، إجبارية التقاعد للأساتذة البالغين سنّ افتقار المقدرة، جلب أساتذة مختصّين للتدريس وفتح آفاق الشّغل أمام حاملي الشهادت الزيتونية.

وهي مطالب محورية تكرّرت النداءات بشأنها في عديد المناسبات.

وتكاد تكون نفس المطالب المذكورة متكررة، قبل حصول تغيير السابع من نوفمبر، الذي أعلن لاحقا عبر الأمر الرئاسي عدد: 96 المؤرخ في 31 ديسمبر 1987، عن مشروع تجديد الجامعة وسعى في الأمر، والذي سنخصص له شرحا مفصلا لأهميته. ولكن مما هو جلي في المسار التاريخي للزيتونة تكرر ثلاثية: مطلب الإصلاح، ثم نشوء المعارضة الداخلية له، اللذين يليهما إطاحة بالإصلاح وانهيار العملية برمتها، ومن ثمة العودة لحالة الكمون من جديد.

ثالثا: الزيتونة والحركة الجوهرية المفتقدة

لما يحوزه علما القرآن والحديث من مكانة مركزية، ليس بأثرهما التفسيري والروائي فحسب، بل بدورهما في تزويد الفترات العلمية الأخرى بالمادة المعرفية. فإن الزيتونة التي درست السيوطي والزركشي والباقلاني والزرقاني سابقا، وتدرّسهم حاضرا، بنفس المنهج والأسلوب، تبقى زيتونة لاتاريخية لم تنفطن للتطور المعرفي التحولي. فما لم يتبدل النظر في العلوم، ضمن المحددين السالفين العقلي والاجتماعي، لتطرح تنقية المقول الصائب من المقول الخاطيء، ويفرز ما قيل عما أضيف، من خلال التقدّم لطرح سؤال الرأهنية الحضارية، لما ما يزال يحافظ ويتمتع به النتاج الفكري المنتج خارج الزيتونة، وأيضا داخلها مع رموزها الأعلام أمثال: سحنون واللّخمي والمازري وابن عرفة والبرزلي من جدوى ومصداقية، فإن العملية تبقى معلقة. إذ سؤال صدقية المعرفة ومعقوليتها من الشروط اللازمة لحفظ الفكر الديني من الزيف والاعتراب. ففي العصر الذي كان فيه الإسبان يدنسون حرم الزيتونة، كان العقل الزيتوني يتلهّى بفضائيا الغيبات وهو يحسب أنه يحسن صنعا، إذ حتى تاريخ قريب لازم المنطق الغيبي، الممتطي والمستحوذ على الخطاب الديني، الزيتونة. ففي سنة 1266هـ-1850م لما اشتد المرض الوبائي بأهالي تونس فأمر أحمد باشا باي، وبإشارة من القاضي الحنفي الشيخ مصطفى بن محمد بيرم، بانعقاد موكب خاشع، تم انتداب أربعين شريفا من أبناء الحاضرة اسمهم محمد للغرض، ليتحقّقوا بجامع الزيتونة من الصباح إلى الظهر ليقروا سورة يس أربعين مرّة، وليدعوا الله بدعوات حرّرها لهم، ناقلا ذلك عن بعض الكتب عن بعض الصالحين، داعين الله ليضمحلّ المرض بفضلته ورحمته. هذا الوعي الأسطوري لا ننفي انقراضه من الفكر الديني الإسلامي، فلا زال سائدا حتى الرّاهن، ولا زال التقدير لصلة عالم البشر بعالم الألوهية مغرقا في هذه البلاهة الاعتقادية. ولذلك أقدّر أن النهضة الحقيقية للعقل الإسلامي لن يتيسر بلوغ مآربها إلا بتخليص القرآن الكريم من الفهم اللّاعقلي، مشفوعا ذلك بتنقية أسطورية للسنة المطهّرة من منطق "تدخل العين الرّجل القبر والجمال القدر"، المدعومة بكافة أشكال مسحات القداسة المصطنعة.

والبيّن أن خريجي الزيتونة قد أدركوا مبكرا بعين اليقين انعزالهم المعرفي عن واقعهم التاريخي، وعدم تناسب ما يستهلكونه، ممّا يسمّى خطأ معرفة إسلامية، مع الرّاهن المعرفي، المحلي منه والكوني. إضافة إلى انزياحهم الوظيفي والدوري، جرّاء افتقادهم معارف، سواء كانت باتقان ألسن أمم أخرى، أو بامتلاك أدوات معرفية أنتجتها التحوّلات المستجدة في فضاءات غير إسلامية ما كانوا لها مواكبين. ولكن هذا الخروج -الوظيفي المعرفي- كان غالبا ما تفسّر مسيّباته من طرف قصيري النظر، بتأمر الدّهريين اللاديين واللائكيين على المنتمين للزيتونة، وغيرها من التعليقات التي ينتجها العقل المستقل، غير الواعي بإمكانياته المعرفية.

فقد ساهم افتقاد إرساء تجديد فعلي للجامعات الإسلامية في تثبيت العقل الإسلامي الأكاديمي، ممن يدعون صيانتهم من الزيف والانحراف. هذا الفراغ المعرفي خلف بحثا فاشلا لتجاوز الأمر، لم يجد له عادة مكوّنين دينيين أكفاء، مما أحرّ المسألة الدينية معرفيا والواقع الإسلامي حضاريا. وفي غمرة تلك التفاعلات المتنوّعة، سعت الأرستقراطية التونسية أثناء حقبة تحوّلها الأساسية -بين فترة الأربعينيات والستينيات- لتحويل وجهة دراسة أبنائها نحو التخصصات الحديثة، في العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الصحيحة، وتركت الزيتونة لجحافل الوافدين الذين نعتوا سابقا بـ"الأفاقين"، الذين لا يزال يهزّهم الحنين التاريخي للزيتونة، التي طالما أقصوا منها، ولم تقدّر المناهة الوظيفية والمعرفية، في المستقبل، التي تتربّص بكلّ مشربّب لهذه الجامعة.

فالجلي أن الحسّ الذي استشعره طلبة الزيتونة، وهو حسّ موضوعي وطبيعي معبّر عن حياة في الجسد الشبابي الطلّابي، كانت تقابله إرادة ثبات في الدّهنية الأكاديمية المشيخية، حتى جاءت لحظة اللّفظ الكلي للهيكل الزيتوني -طلبة ومشيخة-، لعدم استجابة الشقّ المتحكّم، لنداء التطوّر والتطوير، فيما استشعرته إرهابات وعي الطلبة ولم يلبّه قطاع الشيوخ.

رابعا: الأزمة التاريخية للتعليم الديني

لازمت الزيتونة عبر تاريخها إرادة محافظة من داخلها، تجلّت بالأساس في التوجّهات العامّة لهيكلها المدرّس، مما جعل معارضة الإصلاح وخنقه من داخلها أقوى مما هو من خارجها، أمرا دارجا. فقد كان الشقّ المشيخي حاضر الرّيب والتوجّس من كلّ ما هو جديد ومستحدّث، وعادة ما غلّف سداده بادعاءات المحافظة على الأصول وعلى مقاصد الإسلام. وقد تفتّنت المحافظة السلبيّة، منذ إعلان ترتيب 1292هـ الذي عرف بالمعلّفة، التي وضعت على باب الجامع وقتنذ، والتي جاء في فصلها الخامس عشر ضبطا لأسلوب التدريس بهذا التعبير: "ليس لأحد أن يبحث في الأصول التي تلقّتها العلماء جيلا بعد آخر بالقبول، ولا أن يكثر من تغليب المصنّفين، فإن كثرة التغليب أمانة الإشتباه والتخليط. بل عليه -المدرّس- أن يبذل الوسع في فهم مرادات الفضلاء، ولا يلقي البحث إلا بعد التحري والإحاطة بأطراف الكلام، والتدبّر في الفهم المراد". وقد بقي هذا النصّ محافظا على نفاذه في فلسفة التعليم وفي توجيه منهج التدريس حتى التاريخ الرّاهن.

هذا مما أبقى النيز والقدح والذمّ، الذي تدرّس به الفرق الإسلاميّة في الجامعة الزيتونية، وأساسا منها الشّيعة والإباضية والمعتزلة، ساريا وخال من العرض الموضوعي، سواء كان عبر درس الفقه أو علوم الحديث أو في علم تفسير القرآن. حيث يمتد الأمر لكلّ من خالف رأي أهل السنّة، بما يسعى فيه الأساتذة جاهدين لتورث أسلوبهم للخلف. ولذلك يعبر الخريج وهو يكاد لا يعرف "تفسير الميزان" للعلامة محمد حسين الطباطبائي، ولا يرى مصدرا للأحاديث النبوية غير ما درج عليه من الكتب المقبولة سنّيا، وربما أغفلت عمدا أيضا محتويات كتاب "نهج البلاغة" للإمام علي بن أبي طالب، لما يخشى في الأمر من اجتراح هوى وميل نحو موالاة آل البيت، ومن ثمة الوقوع في شرك التشيع على حسب تقدير البعض. فبفعل المنهج الخاطي، كان اعتبار موضوعات التشيع والإباضية والمعتزلة من الأمور المنبوذة، في واقع إسلامي تجاوز التشيع والتمذهب، ولم يبق التحزّب لهذه النحل إلا لدى من يعاني غيابا للوعي السوسيوولوجي بالحضارة، ولذلك ما يعوز المنهج الدّراسي تبليغه هو الوعي بأنماط الوعي، الذي تترسّخ الدّربة عليه بالاستيعاب المنهجي الموضوعي، والذي يتبع بإعادة الإنتاج.

إذ حتى الرّاهن الحالي، بقي التدريس والمدرّسون على ولاء للسيّاقات السالفة التي طالما توجّه لها النقد، ولا يزال كثير من الأساتذة يعدّ تعريف العلم على طريقة السلف كونه "سعة المحفوظات سواء في علوم الشريعة أم في علوم العربية، ولا يعتبر العالم عالما لديهم ما لم يكن كثير الحفظ، فهو إن ضمّ لذلك الاستنباط والتحقيق نال شهرة كبرى، ولكن لا يعد عالما ما لم يكن كثير الحفظ، فليس العلم عندهم إلا الحفظ لأنهم كانوا يميلون إلى شيء محسوس مشاهد في العالم...".

لذلك يبقى التحوّل المطلوب في تحويل نمط رؤية النصّ الدّيني والظاهرة الدّينية عن السيّاقات الدّينية التأسيسية التي صاغت السقوف النظرية وحدّدت منتهى الأبعاد المعرفية، حتى يتمّ تجنّب التكرار. ففي ظلّ واقع المحافظة على أدوات التفكير التقليديّة يتعدّر تحقيق النهضة، بل غاية ما ينتج، تأزم داخلي وانعزال كوني. فكلّ ثورة في العقل الدّيني مشروطة بإعادة تأسيس رؤيوية مستجدة للرّموز والأفكار. والثورة المحمّدية المباركة ما ألغت الحجّ أو الصلّاة السالفة لعرب مكّة والصّابئة، بل أعادت شحن الرّموز الطقوسية والعقدية بدلالات مستجدة تتماشى مع واقع التطوّر النظري الذي بلغته البشرية عصرئذ. والحاجة في الرّاهن، هي الامتلاك الثّاني للإرث الدّيني، لا مواصلة استهلاك ما ساد سابقا. فقد كاد تعليم جامع الزيتونة منذ أواخر القرن الثّالث عشر وأوائل القرن الرّابع عشر (هـ) أن ينحصر في أسلوب واحد للمراتب كلّها، وهو أسلوب الإلقاء... يلقي المدرّس المسائل العلمية ويجتهد في إفهامها للتلامذة وهم يسمعون، ثم يشتغل بألفاظ المؤلّفين وما أورد عليهم من الإخلال في أداء المسألة بلفظ تام

فعملية التحوّل تمر عبر وعي أنماط الفهوم والرؤى التي صيغت حول النصّ القرآني والإعتقادات والشرائع الإسلاميّة، وجعلها مستقلة ومنعزلة كليّا عن العقل التاريخي، أي ملكة الإدراك المغاير للعالم والأشياء. وهي أمور لن تتحقّق ومناهج الأنسنة في وعي الخطاب القرآني غائبة في الجامعات، حيث علم الأساطير في قطيعة كليّة مع الخطاب القرآني والمتون الحديثية، وقس على ذلك كافة العلوم التي يحويها علم الأديان والتي تحتلّ دورا أساسيا في تنشيط النّظر الدّيني.

فقد ظلّ المحور الهام المتمثّل في غرس علم تشكّل المعرفة الدّينية وما يصحبه من ربط المعرفة بالواقع العملي غائبا. إذ بدون الإمام التكويني بالعلوم الشرعية والأصولية، يبقى الحديث متعدّرا عن قطيعة أو تطوّر أو إضافة، مبشرة بنهضة حضارية. فمما ذكره الشّيخ ابن عاشور في أسباب تخلف علم الفقه "صرفهم جلّ همهم إلى فقه العبادات فأكثروا فيه من التخريج، مع أن طريق العبادات التوقيف، وتقصيرهم في فقه المعاملات من التّوازل

والأقضية فتركوه محتاجا إلى أصول وكليات، تجعل للعارف به معرفة بأحوال الزمان...". ولكن مما يلفت الانتباه أن القائمين على الزيتونة قد أكثروا الحديث عن ضرورة التطوير، ولكنهم لم يبلوروا أو يدركوا كيفيته، فطالما تطلّعوا وأرادوا تجديدا خال من شروطه المعرفية، ولذلك تراهم غالبا ما يقفون ضدّ ما تآقت إليه نفوسهم بما رُكب في عقولهم.

وحتى تفسير "التحرير والتنوير" لمؤلفه الشيخ الطاهر بن عاشور، والذي يعبر عن الخلاصة المعرفية التقليدية للعقل الزيتوني عبر مسيرة قرون، فإنّه يخلو من روح التحرير والتنوير بالمعنى الإبتدائي للتقدمي للمعرفة. فقد كان الشيخ -طيب الله ثراه- متطلّعا إراديا لتحرير وتنوير العقل الزيتوني والعقل الإسلامي، ولكنّه كان عاجزا أداتيا ومعرفيا، جزاء احتكامه النظري والرؤيوي في تفسيره للسائد المعرفي والديني، الذي لم يوفّق في الحياض عنه. فما كانت ضرورتنا وحاجتنا الحضارية لمجذبات شروحات تكرر اللامعقول الحديثي والتفسيري، الذي يخنق مستجدا براعم العقلانية الإسلامية، على نمط التلمذ التلمودي المصاغ في "لو قال لك المعلم أن يدك اليمنى هي يدك اليسرى، وأن يدك اليسرى هي يدك اليمنى، فقل سمعا وطاعة"، وإنما كانت الحاجة إلى مقال في المنهج يدفع باتجاه الوعي الموضوعي والعلمي بالقرآن وبالسنة النبوية.

خامسا: تجربة إصلاح 1987

مما ميّز خريجي سنوات ما قبل إصلاح 1987 التعامل الإيماني الداخلي مع الظاهرة الدينية المدروسة، بفعل طبيعة التكوين السائدة. والتي جعلت الدارس مشحونا بقبل وقال، المفتقدة لأي وعي تعقّلي يخبر عن كفاءة واقتدار في الذات العالمية. برغم امتداد تعامل الدارس مع ذلك النمط من المعارف الدينية زمنيا، طيلة مرحلتي السنوات الأربع للتكوين للأستاذية، أو حتى مرحلة الدكتوراه، لمن قدّر لهم ارتقاء هذه المرحلة، التي كان يخضع ولوجها للمواولة والمحابة والصلّات في غالب الأحيان. إضافة لما رافق مرحلة ما قبل الإصلاح، من قطيعة مع الآخر في عمومها، لغويا وفكريا، لما نشأ من توجّس من مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية، التي كانت تصنّف في عداد المسارب المؤدّية للنظريات الهدامة. فولّد الإغترابان، الداخلي المنجّر عن عدم القدرة على وعي الظاهرة الإسلامية، والخارجي بعدم التوفيق في تفهم متطلّبات الاجتماع، إنتاج الزيتوني المنفصل كليا عن عصره. ولذلك كان سهلا سقوط العديد منهم وانحدارهم داخل التيارات السياسية الدينية، التي مثّلوا حشوا بارزا لها.

الإفلاق المؤسسي الذي عرفته الزيتونة، مع بداية السابغ من نوفمبر، أعني على إثر الأمر الرئاسي عدد: 96 المؤرّخ في 31 ديسمبر 1987. عبر تفريغها لثلاثة معاهد عليا: المعهد الأعلى للشريعة، والمعهد الأعلى لأصول الدين، والمعهد الأعلى للحضارة الإسلامية، مع احتواء كل معهد لثلاثة تخصصات. وحصرت المهمة الأساسية للجامعة في الدور الديني العلمي، لما تشغل عليه أساسا من معالجة الأوجه المتنوّعة للظاهرة الدينية، وسبل نشاطها وتبدلاتها. وتمّ التجاوز للمعنى الموسع لإصلاح المؤسسة، على نمط ما خاضته مؤسسات إسلامية أخرى، بتوسيع الجامعة حتىّ تضمّ إليها كليات هندسة وطبّ وإنسانيات، قد تنسّر عن الأزمنة الحقيقية للعقل الديني الإسلامي، وذلك بإضافة تفرّعات علمية وعصرية يخيّل على إثرها تطوير العقل الإسلامي وهو على غير ما يدعى. فتجربة الأزهر في هذا المجال، بإلحاق فروع كليات علمية به، لم تحلّ المسألة الجوهرية أصلا في أزمة العقل الديني، بل أظلت الناس وأوهمتهم بتطوّر العقل الإسلامي. ولذلك لا يعني إجماع الزيتونة أو مثيلاتها عن انتهاج هذا المسعى أنها بقيت رهينة التخلف في حين الأزهر غادره.

فبعد ذلك الإصلاح، صار الطالب يدرس العلوم الدينية بمختلف تفرّعاتها وتنوّعاتها، مرفوقة بالعلوم الاجتماعية، وعلم الأديان، والإناسة، وعلم النفس، والفلسفة الغربية، والفلسفة الإسلامية. لقد كانت التجربة دخيلة ومستجدّة على العقل الديني الزيتوني. وكانت تتطلّب العقود حتىّ تحدّث التمازج بين النهجين الدراسيين السائد منه والمستحدث. حتى يتمّ إنتاج الزيتوني المتّزن معرفيا والحاضر تاريخيا. وبدأ الخريجون في تلك السنوات القليلة يعود إليهم الاعتدال المعرفي وتسري دماء العصرية في عقولهم. كان هناك إحساس باستهلاك نمطين معرفيين متغايرين، نمط بيئته أساتذة الزيتونة المشيخيون، ورثة المنهج التدريسي الكلاسيكي، وما فيه من مادة خام متكثّلة تحتاج تحليلا وتركيبا مستجدّين، والذي تبيّغه مجموعة من الأساتذة أمثال السادة: أبو لبابة حسين، وعبد الله لوصيف، وسعيد الفلاح، وعبد المجيد بن حمدة، وعلي الشابي، وجلول الجريبي، وعثمان بطّيح، وأحمد البارودي، وعلي مانيطة، وونيس بن عامر، ومحبي الدين قادي، ومحمّد التومي، ومحمّد العلاني، والزعايري، ووسيلة بلعيد، وهند شلبي، ومنجية السواحي وأكثرهم لم نذكر، في شتى التفرّعات الكلاسيكية التي تمتدّ حتى علمي الموارديث والقراءات. ونمط جديد وافد على الزيتونة مع أساتذة من جامعات العلوم الإنسانية والاجتماعية أصلا، مثله الأساتذة: حمّادي

بن جاء بالله، والمنصف ونّاس، وفوزي البدوي، ومحمد حسين فنطر، وتوفيق بن عامر، والمهدي مبروك، ولطيفة لخضر، وكمال عمران، وأحمد الفرجاوي وغيرهم.

هذان النهجان، نهج الدراسة الكلاسيكية ونهج الدراسة الحديثة، اللذان كان يصبّ كلّ منهما في ذهن الطالب، كانا يتطلّبان تراكم السنين حتى ينتج الجيل الزيتوني المنتظر. بقول جليّ، حتى تهضم الأجيال المستوعبة النمطين الدراسيين، عبر احتكاكهما وتواصلهما، لتحقيق الاعتدال التاريخي المفتقد زيتونيا، وحتى تقود الأجيال المراهن عليها تيار التحوّل الجذري للعقل الدّيني. ولكن لسوء الحظ أن ذلك المشروع الثوري الذي أقدم عليه، من خلال شعار "ردّ الاعتبار للجامعة الزيتونية"، لم يدم طويلا لعدة أسباب سنائي على توضيح بعضها لاحقا. فوقع التراجع عن المسار وتقليصه إلى حدود ضيقة.

فمنذ سنة 1992م وما بعدها، بفعل الصراع الذي خاضته السلطة مع ما عرف بحركة النهضة، والذي أودى، داخل تلك الظروف العاتية، بذلك الإصلاح الجريء إلى مهاوي الرّدى، انطوى العقل الزيتوني على إثرها ثانية مترجيا إرادة وعبوية ثورية تعلق فوق الصراعات. فقد تولدت أزمة الزّيتونة في العقدين الأخيرين عن هشاشتها البنيوية، إذ كان فكر التّيارات الإسلامية في حقبة الثمانينيات والتسعينيات في تونس إخوانيا قطبيا يعوزه الوعي التاريخي، وإن تعددت أوجهه، فكان يطالب بالحرية ويفيها في الآن. وتلخّص الأمر في المقولة السائدة لحزب التحرير "الديمقراطية كفر"، والتي كانت مؤرّعة بالتساوي بين جلّ التيارات الإسلامية "خط الإمام"، "الإتجاه الإسلامي"، "حزب التحرير"، "السلفيون"، "العروبيون الإسلاميون"، باستثناء ما عرف وقتئذ بـ"اليسار الإسلامي"، الذي كان يرفض هذه الأطروحات الإنغلاقية.

وقد كانت جلّ التيارات الدينية تتطلع للجامعة الزيتونية لسحرها الكاريزمي لديها، ولتقديرها أن من استحوذ عليها فاز بمصير الإسلام ومستقبله في تونس. كما كانت هذه التيارات، حتى قبيل إدخال الإصلاح على الزّيتونة، بفعل الأمر الرئاسي السالف الذكر، لا ترى في فلسفة البرمجة ومناهج التعليم أي بعد رجعي، لتتناغمها مع توجّهاتها العامة ولمشاركتها الفكرية في تلك العقلية، فقد كانت جزءا من تلك الرّوى. ولذلك ما طالب أتباع تلك التوجّهات بإصلاح بنيوي يمسّ الفلسفة التعليمية، وإنما طالبوا بتحويلات تغيّر مقاليد السلطة التربوية والتسيير من مجموعة أساتذة تنتمي للحزب الحاكم، الحزب الإشتراكي الدستوري سابقا، إلى مجموعة لها ولاءات لتلك التيارات. ونظرت للإصلاح المحدث بقرار الأمر الرئاسي 1987 بعين الاحتراز والانتقاد، لما فيه من هززة لكافة رهاناتها الفكرية التقليدية.

فيفعل الطابع الدّيني للعلوم والمعارف التي تُقدّم في الزّيتونة، وجرّاء الرمزية الدّينية المكثّفة التي تحوزها، عملت عديد التيارات الإسلامية، بما فيها السياسية وغير السياسية، لاستغلال الزّيتونة للترويج لأطروحاتها النظرية والدّينية والسياسية. وكانت العقلية السائدة بين قياديين هذه التيارات، الذين وجدوا في الزّيتونة أرضا خصبة لتنمية أتباعهم وصقل نشاطهم، أن كلا منهم يرتني أن الزّيتونة ملكه وحرمه، وتضخّمت هذه العقدة بين أنصار "حركة النهضة" خصوصا بما عدّوا فيه أنفسهم أوصياء على الجامعة الزّيتونة، فحشروا طلبتها في عديد المظاهرات وإضرابات الجوع والمناوشات ضدّ السلطة، كل ذلك لفائدة حركتهم الباحثة عن الاعتراف الحزبي وقتئذ، ولفائدة "الإتحاد العام التونسي للطلبة" الذي كان يخضع لتسيير أتباع الحركة المذكورة. عند هذا الحدّ تدخلت السلطة لتحذّ من الإصلاح الثوري الذي أقدمت عليه، والذي امتطى ظهره أتباع التيارات الإسلامية، باستغلالهم الجامعة للترويج لأطروحاتهم، وجعلها مرتعا يوجّهون منه طلبتها حيثما أرادوا.

لقد تمّ سابقا خلق الزّيتونة من طرف الفكر السلفي، فقتل فيها دورها المعرفي التاريخي، وتمّ إغتيالها ثانية سياسيا من طرف الفكر الإسلامي القصير النظر. والغريب في مسار الزّيتونة التاريخي أن تقزيمها يتم دائما بأيدي أهلها وممن يظنون أنهم أقرب الناس إليها.

الزّيتونة وفلسفة الحضارة

متى يتحوّل المعرفي إلى فعل حضاري؟ ليس السؤال هيّنا حتى تختزل الإجابة عنه في بعض الكلمات. وما أرنتيه، أن العملية تتمّ داخل جدل علاقة التواصل بين كتلة المعرفة ومدى تطابقها مع إبستميا العقل، أي بخروج الفعلة من التناقضات الداخلية، وما يلي ذلك من التنزيل الصائب للمقولة في الاجتماع البشري، فتتحوّل المعرفة إلى فعل إنتاجي داخل الماكنة الحضارية الجمعية. وداخل هذه المعادلة كان على الفكر الزيتوني أن يخوض معركة العقلنة والأنسنة للمقولات الدّينية حتى يوفّق في تنزيلها في الواقع.

فبرغم حضور معطين أساسيين في التجربة الحضارية للفضاء الاجتماعي الواقع سابقا تحت تأثير الزيتونة - أعني تونس وما جاورها من المناطق المغاربية، التي كانت تابعة لها من حيث نفاذ وأثر الفكر الديني المنبعث من الزيتونة-، متلخصين في:
-الإنتاج والتراكم للمعرفة الدينية النظرية، وما خلفته من إنتاجات رائدة على لسان كتّاب وشعراء ومفكرين متنوعي المشاغل.

-الإرادة السياسية المتطلّعة للتغيير والنهوض الحضاري، والمتجلية أساسا في المصلح خير الدين التونسي، وفي هرم القيادة الجزائرية السابق هواري بومدين ذي التكوين الزيتوني.
فإن الملاحظ أن الإصلاح الذي تطلّع إليه خير الدين -الذي كان يتردد بنفسه على حلقات التعليم بالزيتونة- مع فجر النهضة، والسعي الفعلي للإنجاز مع بومدين، مع فترة الاستقلالات المشحونة بالوعود. عبر تحفز الرّجلين لإرساء تحول حضاري في الغرب الإسلامي وفي العالم الإسلامي، فإن مسعاها افتقد حقا للأسس الدينية اللازمة. برغم حرص المذكورين الشديد على التحوّل الحضاري، فإن الإنسان المعوّل عليه في ذلك، كان مفرغا من أي بناء معرفي داخلي. إذ منذ الحقبة التي أطردها فيها الفكر الخلدوني من الزيتونة، صارت وظيفة المثقّف الديني المعرفية داخل النسيج الاجتماعي، لا تتجاوز تقديم الاستشارة الأخروية والغيبية للجموع الشعبية، بكافة تفاصيلها، المتعلقة بالمآتم وتخليص المسحور والتعزيم، وغابت الاستشارة المعرفية الحضارية الواعية. ولذلك كان الفكر الديني ولا يزال محلّ ثقافة الفناء أكثر مما هو منبعا لثقافة الحياة. وما فعله خير الدين في القرن التاسع عشر كرّره الهواري في القرن العشرين، دون تبيّن للفواعل الأساسية المتحكّمة بالنهضة في بنى المجتمعات العربية.
فتونس سابقا أو الجزائر في تاريخها الحديث، عجزتا عن صياغة نهج حضاري يقطع مع بنى التخلف، لمسببات موضوعية تم التغاضي عنها. ولم توفّق القيادتان السياسيتان فيهما لإنتاج تحوّل تكميلي مستجدّ في مكوّنات العقل الديني. فالنهضة قد تبنى في غياب الوعي الديني، ولكن بشرط الترشيح للتمثّل والوعي الدينيين. ومن الملح أن النهضة الحضارية في خصوصياتها العربية الإسلامية ملزمة بمشروطية الإنباء داخل التعقّل الديني، لا بالتملص من الديني أو بالتنكّر له. كما كان افتقاد المؤسسة الزيتونية للوعي الاستيعابي للظاهرة الإسلامية، مؤذنا بالاستنكاف الحضاري. حتى أنّه كلّما استجمع العقل الزيتوني عناصر وعيه، بضرورة إرساء إصلاح هيكل بنيوي، والذي يتم غالبا خارج شروطه الموضوعية، إلا وتلم به نكبة، عادة ما يستولدها من داخله، فترده تحت الثرى. ممّا أبقى العقل الزيتوني وحتى وضعه الحالي محكوما عليه بالإختزال في الدور الوعظي والإرشادي، لما اختاره لنفسه من مهام الرّاعي الطقوسي والسادن المعبدي. ولعل تشكّل طبقة السّدانة، التي كادت أن تطمس روح الزيتونة كليا، ذات دلالة هامة في المسيرة التاريخية للمؤسسة.

ففي العهد الحسيني مثلا توزّعت الأدوار بجلاء بين سدانة سفلى تعضدها كهانة عليا: وكان من أبرز خطتها خطة "المزوال"، ودور صاحبها السهر على سير الشعائر في المسجد. وخطة "الوقادة"، ودور بعضهم بتنظيم الجامع وفرشه واستصباحه والمكوث بين يدي إمام الخمس. وأمّا نظيره في نفس الخطة فدوره الإتيان لدار الإمام المكفّف بإقامة الصلوات الخمس عند الفجر ثم قبيل الظهر والمغرب والعشاء، وبالوصول إلى الدار يقول: الصلاة حضرت.. الصلاة حضرت.. يرحمك الله! يا دار الخير يا دار البركة. ثم يخرج الإمام قاصدا الجامع يتقدّمه الوقاد بيده "النفار" -المصباح- إذا اقتضت الحاجة. وكذلك نجد خطة "الباش سقا"، ومن مهامه توزيع الماء على المصلّين، وغيرها من المهام الكهنوتية، وفي حين أهملت الجوانب البنيوية المعرفية الفاعلة. فتداعي الأزمان على الزيتونة نابع من كون العقل لم يرسخ اجتراحا ذا نفاذ باتجاه العقلنة أو التجريبية المعرفية، المنغرس في التاريخي والاجتماعي، وما سعى ابن خلدون في تدشينه، باعتبار الأمر ابتداعا نظريا، لم يتحوّل إلى تيار متحكّم بالمؤسسة، بل بقي هامشيا لافتقاده لسند يدعمه. وبقي الخط التقليدي -الخط الفقهي السلطاني- هو الصانع للفلسفة الحضارية للعقل الإسلامي، وتبدّدت القوى في استنزافات ذاتية، عبر معارك حجاجية وهمية هلك التعليم الزيتوني بسببها، جرّاء الصراعات السنّية الإباضية الشيعية، وكذلك بفعل التدافع بين الأحناف والمالكية، داخل مختلف التبدّلات السلطوية التي مرّت على أرض الزيتونة، ولم يتطوّر الأمر لابتداع فلسفة جديدة، بل حصرت كافة المساعي في الدّفاع والحجاج المذهبيين.

فكانت حلقة التحوّل المركزية التي افتقدتها الزيتونة متلخّصة في العجز عن تحقيق الانتقال من وصف الماء الطاهر والطهور فقهيًا، ورأي كلّ مذهب وكلّ متمذهب فيه، إلى تطوير البحث العلمي في حقيقة الماء النقي والمعقّم علميا. ومن تحليل سنن الكون ميتافيزيقيا وغيبيا إلى شرحها فيزيقيا وسوسولوجيا.

لقد فرضت طبيعة الموضوع الاستعانة أحيانا بما هو سياسي، لإيضاح بعض المسائل المتعلقة بالتجليات النظرية للعقل الإسلامي في الزيتونة، وليس للارتهان عندها. فقد حرصت قدر الإمكان على حصر الموضوع داخل مقاربة معرفية، واستدعت السياسي بمقدار ما أملاه توضيح بعض التوجّهات الفكرية. لما ألمسه من طغيان الهاجس السياسي على عديد المقاربات في الفكر العربي، حتى أصبح دارجا تفسير الأمور سلبا أم إيجابا ضمن مقاربة سياسية، تتصاعد علوا باتجاه هرم السلطة لتحميلها واقع الحال ومسؤولية المآل. وهذا التمشّي عادة ما كان سائدا في النظر لتاريخ الزيتونة عبر عصورها المختلفة، لتتحقّى وتلغى الأسباب العميقة الكامنة وراء الأزمة الحقيقية لهذه الجامعة. ففي عديد المناسبات تم إلحاق أزمة الزيتونة النبوية بالسلطة المواكبة عصرئذ. فمثلا أزمة الزيتونة في العهد الإستعماري ألحقت بحكومة الباي وراعيها الإستعمار الفرنسي عصرئذ، وأزمة الزيتونة بعد الإستقلال نسبت للنظام البورقيبي وللعناصر اللائكية فيه. وأزمة الزيتونة في رهنها الحالي يلحقها بعض المتتبعين للشأن التونسي بالخيارات السياسية الحالية للنظام الحالي. ولكن ما تبين لي أن أزمة الزيتونة كامنة ومتركزة في العقل المعرفي القائمة عليه، سواء تبدّلت الحكومات والنظم أم ثبتت. فمثلا أعظم حركة تحويل هيكلي وتدريسي هزّت الزيتونة في تاريخها، كانت مع تجربة 1987. ولكن ما يغيب دائما، هو الترجمة الوفيّة للعقل الإسلامي من طرف كتلة الإنتلجنسيا القائمة والمتحكّمة بالخطاب الديني فيها. فمع التجربة الأخيرة، كانت الإرادة السياسية الفوقية صادقة في السعي للتطوير والتحديث، ولكن مقدّرات العقل الزيتوني المنهكة كانت واهنة في تقبّل الحدث واستيعابه.

ولذلك تبقى الزيتونة حتى اليوم في عداد الجامعات التقليدية بامتياز، فأغلب الملتحقين للدراسة فيها ينحدرون من الطبقات المنغلبة في الصراع الاجتماعي الداخلي، حتى أن البعض يطلق عليها الجامعة البدوية، لطبيعة مقولاتها ولغتها ودورها، ولما فيها من تجانس بين البؤس الاجتماعي والبؤس النظري. وحتى الذين يلتحقون بها من أهالي المدن فعادة في الأصل، هم أفراد البدو العائمين الذين لم يستطيعوا الاندماج في حداثة المدينة فارتدوا إلى أصلهم، عبر الإلتحاق بمعسكرات الإنتلجنسيا المقهورة. لقد صار مما يندر، أن يتواجد فيها دارسون من الشرائح المتنفّذة، أو منحدر من العائلات الأرستقراطية المذكورة سلفا أو الناشئة خلفا، بما يلزم هذه الطبقات من نباهة وتيقظ اجتماعيين محكومين بالمصلحة، وهو ما لا يمكن أن تؤمّنه لهم الجامعة الزيتونية لسببين: لبؤس التكوين الذي يتلقاه المتخرّج من الجامعة المذكورة والذي لا يؤهّله للأداء الجيد لوظيفته ودوره. وللانفعالية البضاعة المعرفية في شكلها المعروف في الجامعة، والتي لا تستطيع أن تمنح المتخرّج إحشارا في سوق الشغل اليوم، وهي حقيقة مريرة أمام عديد الخريجين، الذين ألغتهم وهمشتهم المقاييس المستجدة ولم يدروا الأمر، كون تكوينهم لم يلتفت للثرى. فزملأؤهم منذ عشرينيات القرن المنصرم طالبوا بحق تساوي الفرص مع خريجي المؤسسات الأخرى. ولكن المشكلة بقيت قائمة، وهي في الحقيقة من إنتاج العقل الديني اللاتاريخي. ما وددت التركيز عليه في هذه الدراسة من مظاهر الخطأ في تجليات العقل الديني، ترنو أساسا لبناء وعي نقدي بالمؤسسات العلمية التاريخية، لدورها التأسيسي في صياغة الرؤى النظرية والمعرفية في الحضارة الإسلامية. فبدون هذا النوع من المراجعات يصير من المتعذر بناء العقل الديني المنفتح.